بسم الله الرحمن الرحيم

فصل تمهيدي

المقدمة:

دخلت البلدان النامية القرن الواحد والعشرين وهي تنوء بحمل مديونية خارجية ضخمة،اصبحت تشكل قيداً محكماً على قدرة هذه البلدان على بناء اقتصادياتها. وتعتبر ازمة المديونية التي اخذت تتفاقم منذ أغسطس 1982م بإعلان دولة المكسيك عدم قدرتها على الوفاء بديونها أحد أعقد المشاكل التي يجب على البلدان النامية التصدي لها بحزم ، خصوصاً وأن هذه المشكلة صارت تأخذ أبعاداً دولية خطيرة وذلك بتدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين في شئون البلدان المدينة واجبارها على التطبيق سياسات الصندوق أو ما تعرف بالإصلاح الهيكلي. وأن هذا لا يمكن أن يتم ويفرض عليها لولا وقوعها في فخ المديونية التي أدت إلي مصادرة جزء من سيادتها الوطنية. والواقع أن السياسات والإجراءات التي يفرضها صندوق النقد الدولي قد ساهمت في زيادة حجم الديون الخارجية رغم مختلف مشاريع إعادة الجدولة وإعادة الهيكلة. فقد كان مجموع الدين الخارجي طويل الأجل نحو 62 مليار دولار في عام 1970م ، زاد سبعة امثاله خلال فترة السبعينات حتى وصل إلي 481 مليار دولار في عام 1980م ، واستمر في الزيادة فوصل إجمالي الديون الخارجية بما فيها الديون قصيرة الأجل إلي أكثر من 2000 مليار دولار عام 1996م ، أي ما يماثل 32 مرة بما كان عليه في عام 1970م.[11] أن المديونية الخارجية هي الفخ الذي تم نصبه للبلدان النامية من أجل ضمان استمرار انفتاحها على الاقتصاد الرأسمالي ومن خلال اجبارها على تنفيذ سياسات رأسمالية تمثلت صياغتها في برامج التكيف الهيكلي التي وضعها وأشرف على تطبيقها صندوق النقد الدولي.

أن حجم مبالغ التسديد المترتبة على البلدان المدينة مذهلة حقاً ، فبحسب البنك الدولي سددت الدول النامية المدينة بين عام 1980 و 2001 نحو 4500 مليار دولار في الوقت الذي تضاعفت فيه مديونية هذه البلدان 4 مرات من 600 مليار دولار عام 1980 إلي 2500 مليار عام 2001م.[22] ولتوضيح الصورة بشكل أدق يجب احتساب التحويل الصافي على الدين من خلال النظر إلي الفرق بين المبالغ المسددة والديون الجديدة الحاصلة ، فبين عام 1983م و 2001م سددت البلدان النامية المدينة 368 مليار

---

[1] روبرت باول ، تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة ، مجلة التنمية ، الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، العدد 4 كانو أول 2000م.

[2] روبرت باول ، تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة ، مصدر سابق.

دولار ، أي أكثر مما حصلت عليه من ديون جديدة مما يمثل تحويلاً صافياً لصالح الدائنين. وقد تحملت الموازنات العامة في البلدان المدينة العبء الرئيسي ، إذا سددت ما بين الفترة 1995م و 2001 أكثر من 258 مليار دولار ، هذا في الوقت الذي يكفي فيه مبلغ 80 مليار دولار سنوياً على مدى عشر سنين لتأمين الحاجات الإنسانية الرئيسية من تغذية ومياه وطبابة وتعليم.

وقد غدا شبه مستحيل إن تسدد هذه الدول ديونها، على الرغم من أن هذه الدول الفقيرة تدفع يومياً قرابة 700 مليون دولار ، أى ما يعادل 500 ألف دولار في الدقيقة. [11]

وهكذا أصبحت المديونية ورماً يهدد مستقبل هذه الدول لأنه لا يمثل عبئاً اقتصادياً يؤثر على النمو فحسب وإنما لأنه اليد الموجوعة التي تضغط عليها الدول الدائنة بقوة حين تريد التدخل في شؤون الدولة المدينة. فخلال الفترة ما بين 1972 وحتى 1992م اقترضت دول العالم الثالث ما يقرب من 1935 مليار دولار ولكن بلغ مجموع ما سددته من أقساط وفوائد عن هذا الدين خلال نفس الفترة تقريباً أكثر من 2237 مليار دولار. [22]

وقد اندفعت البلدان النامية بعد استقلالها نحو الاقتراض الخارجي بدافع التعجيل بالتنمية الاقتصادية ورفع مستوي معيشة شعوبها ، فحل مشكلة التراكم وتمويل التنمية يعد شرطا اساسيا للتطور الاقتصادى وذلك لان الارتفاع بمعدل التراكم يعد شرطا هاما لزيادة معدل نمو الدخل الوطني وزيادة فرص التوظيف وتغيير الهيكل الاقتصادي المشوه ورفع مستوي انتاجية العمل الإنساني ، والإشكالية التي واجهتها هذه الدول هي اتساع الفجوة القائمة بين معدل الادخار المحلي المتواضع ومعدل الاستثمار ، ولسد هذه الفجوة لجأت البلدان النامية إلي الاقتراض الخارجي. وقد استمرت الحاجة إلي التمويل الخارجي قائمة ومتزايدة عبر الزمن مما ادي إلي أن يصبح الرأسمالي الاجنبي مستأثراً بتمويل نسب هامة من اجمالي الاستثمارات المتحققة في هذه البلدان. والخطأ الفادح الذي وقعت فيه معظم البلدان النامية في استعانتها بالموارد الأجنبية لتمويل برامج تنميها إنها لم تنظر إلي هذه الموارد على أنها عنصر ثانوي ومكمل للموارد الداخلية بل اعتبرت العنصر الحاسم في مسار عميلة التنمية.

فقد نظرت كثير من البلدان النامية إلي رأس مال الأجنبي على أنه بديل لجهد الادخار الوطني، في الوقت الذي كان فيه من المفترض على المسئولين عن السياسة الاقتصادية العمل بشتى

---

[1] عزت ابو العز ، تجربة مصر في مجال ادارة الدين الخارجي ، صندوق النقد العربي ، سلسلة بحوث العدد الرابع ، أبو ظبي 1998م.

[2] د. عبد السلام أديب ، المديونية الخارجية والعولمة ، ندوة ، المغرب في اكتوبر 2002م.

الطرق لكي تزيد قيمة المدخرات المحلية على الاقل بقيمة الأعباء السنوية المترتبة على الديون الخارجية ، فالسياسات الاقتصادية في هذه البلدان لا تعمل على تحقيق ذلك ، بل تترك الزيادة في الاستهلاك تلتهم معظم ثمار التنمية.

والفلسفة الاقتصادية السائدة كانت تهدف إلي رفع مستوي الاستهلاك في اقصر فترة ممكنة بدعوي تعويض الحرمان الذي عانته هذه البلدان في الماضي ، لكن الاستمرار في التنمية في ظل هذه الفلسفة لا بد أن يؤدي إلي تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي لتعويض النقص في معدلات الادخار والاستثمار. ونظراً لتزايد أعباء التمويل الخارجي فإن المسار الحتمي الذي انتهت إليه الفلسفة هو نقل عبء تمويل الزيادة التي حدثت في الاستهلاك في الأجل القصير والمتوسط إلي كاهل الاجيال الأخري التي تعيش الآن أزمة الديون الخارجية لمجتمعاتها ونتائج الأزمة. فقد اعتمد واضعو السياسة الاقتصادية في الدول النامية عند وضع استراتيجيات التنمية والخطط المتفرعة عنها على تطبيق نمازج جاهزة للنمو ،و ضعها الفكر الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة دون مراعاة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في هذه البلدان ، وحينما لجأت الدول النامية إلي التمويل الخارجي لم ترسم لنفسها سياسة واضحة وسليمة للاقتراض ، وقد أدي غياب هذه السياسة إلي حدوث أخطاء جسيمه ساهمت بشمل مباشر في تفجير أزمة الديون الخارجية لهذه الدول ، وتتجلي السياسة الخاطئه للاقتراض الخارجى في:

1- عدم وجود رؤية واضحة حول حدود المدى الزمني للتمويل الخارجي.

2- تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية التي لا تساهم في زيادة الطاقة الانتاجية للبلد ولا تخلق مورداً لتسديد أعباء القروض.

3- تم استخدام قروض قصيرة الأجل ذات تكلفة عالية لتمويل استثمارات طويلة الأجل.

4- عدم مراعاة التزامن بين سداد القروض وتشغيل الطاقات الانتاجية الممولة بواسطة هذه القروض.

5- حدوث أخطاء جسيمه في تقييم المشاريع الممولة بواسطة القروض الأجنبية.

6- تنفيذ أنواع من المشاريع التي لا تلبي الاحتياجات الأساسية لفئات المجتمع ولا يؤدي إلي الاستخدام الأمثل للموارد.

وإلى جانب السياسات المحلية ساهمت مجموعة من العوامل الخارجية في انفجار وتفاقم أزمة المديونية الخارجية ،و

في مقدمة هذه العوامل الصدمة النفطية الأولي في عام 1973 والثانية في عام 1979م وارتفاع سعر الدولار الامريكى ومعدلات الفائدة التي بلغت مستويات عالية ،وقد حدث تفاعل بين حاجات البلدان النامية المتزايدة إلي السيولة المالية لتمويل وارداتها من السلع والخدمات ومشاريعها التنموية وحاجة البلدان الصناعية المتقدمة والمصارف الدولية التي تراكمت في خزائنها فوائض مالية هائلة إلى ايجاد منافذ لتوظيف هذه الفوائض ، وفي هذا الوضع تسارعت حدة استدانة البلدان النامية من الدول الصناعية المتقدمة والبنوك والمؤسسات المالية الدولية ، ففي فترة وجيزة بين عام 1975 و 1982 شهدت المديونية الخارجية تصاعداً خطيراً اتسم بارتفاع معدلات الفائدة وارتفاع سعر صرف الدولار وأسعار الطاقة وهو يعني أن الاستدانة كانت تتم بأسعار مرتفعة وباهظة التكلفة ، وقد أدت هذه الظاهرة إلى عواقب وخيمة عل البلدان النامية فعلي سبيل المثال مع حلول عقد الثمانيات انتقل حجم مديونية السودان من 1960 مليون دولار عام 1975 إلى 7876 مليون دولار عام 1987. والديون الخارجية للجزائر من 9590.0 مليون دولار إلى 19240 مليون دولار نفس الفترة. [11] مما دفع السودان إلي حالة العجز عن الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وفي السنوات اللاحقة أفضى إلى وضع السودان تحت رحمة المؤسسات المالية الدولية ووصايا صندوق النقد الدولي وقد تفاقم عجز الميزان التجاري خلال الفترة 1981/ 1982 وأتسع عجز الموازنة العامة للحكومة ، ومنذ العام 1986 بدأت علاقات السودان تسوء مع صندوق النقد الدولي ففي ذلك العام اعتبر السودان غير صالح لاستخدام موارد الصندوق، وجاءت ثورة الانقاذ ولم تتخذ أي إجراءات لإصلاح العلاقة مع الصندوق ففرض الصندوق عقوبة إضافية على السودان واعتبر السودان بلداً غير متعاون، وبسبب الموقف السلبي للصندوق فقد السودان نحو 4 مليار دولار كان يمكن أن يحصل عليها من الصناديق العربية وغير العربية ومن الدول المانحة ، أن اعتماد السودان ساسة التحرير الاقتصادي اقنع صندوق النقد بجديته في تصحيح مسار الاقتصاد مما قد يمكنه من سداد الديون مستقبلاً وفي شهر يوليو عام 2002م اعيد السودان لصندوق النقد ، غير أن عملية الإصلاح الاقتصادي لابد ان ترتبط باصلاح سياسى شامل تأخذ في الاعتبار كل العناصر الضرورية للسياسة الجدية والحكيمة في بلد مثقل بالمشكلات المزمنة والازمات السياسية المستعصية ويشترط منطق صندوق النقد الدولي هنا الى انه اذا ما طبقت هذه السياسة فيجب ان تكون الدولة

[1(] IMF , world Debt Tables, 1989 / 1998

المقترضة قادرة على استعادة التوازنات الهيكلية لاقتصارها وبالتالى تستخلص ما أمكن من الفوائض المالية المتزايدة لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين وكسب ثقتهم مما يفتح المجال امامها للمزيد من الاستدانة. ويؤكد هذا المنطق على حقيقة مرة تتمثل في ان العملية تصبح عبارة عن دائرة مفرغة بين نقطتين اولها الاستدانة واخرها المديونية ثم العودة مرة اخرى الى الاستدانة فالمديونية وتؤكد هذه الصورة الاجمالية لمسيرة المديونية ان السودان وغيره من البلدان النامية سقطت في ما يسمى بحالة العجز عن الاداء خلال فترة الثمانيات والتسعينات، وهناك العديد من الدول المدينة لا زلت تعيد جدولة ديونها وتعيش نفس المسار الذي يتكرر لهذه الدول أي التوقف عن السداد ثم اعادة الجدولة وتطبيق برامج التكيف الهيكلى ثم معاودة سداد الديون.

أن جزء كبيرا من ديون البلدان النامية كان يتم اقتراضه بناء على أسس سياسية لا تلقى اذا صاغية للاعتبارات الاقتصادية في البلدان المقترضة.

اما مبالغ خدمة الدين أي الفوائد والاقساط التى تدفعها البلدان المدينة فقد فاقت ما يتدفق اليها من قروض مما يعنى ان الموارد تحول بشكل صافى من الدول المدينة الى الدول الدائنة، فقد بلغ مجموع خدمة الديون الخارجية للبلدان النامية المدينة ما يقرب من 22 مليار دولار عام 1974 وازدادت الى 76.2 مليار دولار عام 1980 ووصلت الى 967.8 مليار دولار عام 1987، ومقابل ذلك ارتفع حجم الفوائد من 72.1 مليار دولار عام 1981م الى اكثر من 536 مليار دولار في عام 1987.[1]

وشهدت فترة التسعينات صعود حجم المديونية الخارجية للدول النامية، فقد ارتفع حجم الديون الخارجية من 1798 مليار دولار في عام 1996 الى 21200 مليار دولار في عام 2000 وانعكس هذا التطور على خدمة الديون الخارجية فارتفعت من 285.7 مليار دولار الى خلال الفترة 1996الى 367.3 مليار دوال في عام 1999م[2]

وتظهر المبالغ الضخمة التي دفعتها البلدان المدينة الي الجهات الدولية الدائنة مفارقة غريبة لايمكن تجاهلها وتتمثل في انه بعد مرور ثلاثة عقود من محاولة علاج مشكلة المديونية الخارجية تجد البلدان النامية نفسها تتحمل عبء ديون تضاعفت في المجموع عدة مرات واذا ما نظرنا الي وضعية المديونية الخارجية للدول الافريقية في جنوب الصحراء نجد هذه الدول قد سددت ما بين

---

[1] مجلة التمويل والتنمية ، حزيران 1988، ص 19

[2] د. عبد السلام ادريب ، مداخلة المديونية الخارجية والعولمة، مصدر سابق.

عام 1985 و 1997م ما يساوي ضعف مديونيتها الخارجية الاصلية، فقد كانت المديونية الخارجية لهذا الدول في عام 1980 حوالي 80 مليار دولار واخذت تتصاعد حتي وصلت الي 235 مليار دولار، وقد سددت هذه البلدان المغرقة بالفقر خلال ثمانية عشر عاما حوالي 160 مليار دولار[3] (لا توجد وجبة مجانية)هذا هو الشعار الذي يسيطر علي العلاقات الاقتصادية الدولية في مختلف المجالات ومنها تدفق رؤوس الاموال سواء في صورة استثمارات او معونات او في شكل قروض، وفي الغالب يفرض الطرف الاقوي وهو الدائن شروطه علي الطرف الاضعف وهو البلد المتلقي للاموال. ان تراكم المدخرات النقدية في البنوك الدولية الغربية في فترة السبعينات جعلها تتساهل في شروط الاقراض من حيث سعر الفائدة واجال السداد وغيرها من الشروط وفي ظل هذا التساهل انخدعت البلدان النامية و وقعت في نفق المديونية، وقد انتهى هذا التساهل في شروط القروض الخارجية دون رجعة وزاد تشدد الجهات الدولية المانحة بعد ان اعلنت بعض الدول في أمريكا اللاتينية عن عجزها على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب تفاقم الاختلالات الاقتصادية التى عرفت بازمة المديونية العالمية عام 1982م وما صاحب ذلك من تشجيع لدول مدينة اخرى للتوقف عن سداد ديونها الخارجية، وهو ما شكل بداية لاعادة النظر في شروط الاستدانة الخارجية واتجاه هذه الشروط نحو المزيد من التشدد.

وتظل شروط صندوق النقد الدولى شروطا عادية طالما تلتزم الدول المقترضة بها وطالما هذه الدول مواظبة على سداد خدمة ديونها في وقتها، ولكن اذا تعثرت الدول المدينة في السداد لاسباب خارجية او داخلية ستكون امام خيارين كلاهما مر.

الخيار الأول: التنكر لديونها والتوقف عن السداد وهو أمر في غاية الخطورة على الجدارة الائتمانية والسمعة الاقتصادية للدولة، وقد يعرضها لعقوبات اقتصادية وسياسية وربما لتدخل عسكرى ضدها.

الخيار الثانى:اللجوء الى عملية اعادة الجدول، وتعنى قيام الدولة المدينة بطرق ابواب صندوق النقد الدولى للاتفاق مع الدائنين على كيفية شروط اعادة الجدولة، فتذهب الدولة المدينة الى نادى باريس وبذلك تخضع لشروط جديدة لاعادة جدول ديونها تختلف تماما عن الشروط الاصلية التى تمت على اساسها هذه الديون، ويتم وضع الشروط والاتفاق عليها من خلال خطوتين.

الخطوة الاولى: اتفاق الدولة المدينة مع صندوق النقد الدولى على برنامج اصلاح اقتصادى يضم حزمه من السياسات الاقتصادية

---

[3] جريدة الشرق الاوسط اللندنية في 23/7/2003م

تتعهد الدولة بالالتزام بها، والـتزام الطـرف المـدين بهـذا البرنامـج بمثابـة تزكيـة. امـا الصـندوق والجهـات المانحـة الاخـرى لسـلامة الادارة الاقتصـادية فـي البلـد المـدين، وهـدف هـذا البرنامـج فـي الأساس ضمان قدرة الدولـة المدينـة علـى سـداد التزاماتهـا تجـاه الدول والمؤسسات المالية الدائنة، وتمثـل هـذه الخطـوة الشـرط الاول للدخول في مفاوضات مع الدول الدائنـة الأعضـاء فـي نـادى باريس لاعادة جدولة المديونية.

الخطوة الثانية: الحصول على موافقة جماعية من الدول الأعضاء بنادي باريس على شروط إعادة الجدولة، وهنا يبدأ التدخل في الشئون الداخلية للدولة المدينة عبر إلزامها بسياسات اقتصادية تعتبر آليات لتنفيذ هذه الشروط منها تحرير أسعار السلع والخدمات بسياسات اقتصادية وتحرير أسعار الفائدة واسعار صرف العملة وتطبيق سياسة الخصخصة في سبيل زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبيع مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص وتشغيلها على أساس تجارى يحقق المزيد من الربح، وهو ما يؤدى الى تسريح العمالة ورفع أسعار السلع والخدمات. ومن الآليات الاخرى تحرير التجارة الخارجية وذلك بإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية والسماح بعمل الوكالات التجارية الاجنبية في الأسواق المحلية وخفض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود على الواردات والعمل على تشجيع التصدير. ويمكن القول ان معظم الدول المدينة التي طبقت سياسات الصندوق أو ما يعرف بالإصلاح الاقتصادي قد تحملت آثارا سلبية كثيرة منها:

1- تزايد معدلات البطالة في البلدان المدينة حتى وصلت هذه النسبة الى اكثر من 20% في بعض البلدان انخفاض درجة اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين في البلدان المدينة بسبب ارتفاع الاسعار.

2- تزايد تدهور احوال الفئات الفقيرة ومحدودى الدخل.

بعد احداث سبتمبر- ايول في الولايات المتحدة الأمريكية اخذت تتردد شروط جديدة مثل مكافحة الارهاب وتطبيق الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد وحماية حقوق الاقليات السياسية او الدينية واصبحت شرطا لتدفق القروض او المعونات، وقد جسد الرئيس الأمريكى بوش هذه الشروط في خطابه بمؤتمر الامم المتحدة الذي عقد في الفترة من 18-22 مارس عام 2002، اذ اعلن ان تدفق الأموال الى الدول النامية والفقيرة سيتوقف على احترام هذه الدول لحقوق الانسان واتخاذها إجراءات فعالة لاقتلاع جذور الارهاب والفساد، فضلا عن فتح اسواقها، والاعتناء بنظام التعليم

والرعاية الصحية، وان الولايات المتحدة الامريكية ستتعامل بشكل صارم مع ذلك.
وتأتى هذه التوجهات الامريكية والتأكيد على الصرامة في التعامل مع البلدان المقترضة والفقيرة محاولة لابتزاز البلدان النامية واستغلال ظروفها الاقتصادية الصعبة لاجبارها على انتهاج سياسات تحقق مصالح الدول الصناعية الكبرى.
انعكاسات المديونية الخارجية:
تشكل المديونية الخارجية عقبة اساسية امام طموحات التنمية لدول العالم الثالث، فالمديونية الخارجية هى بالاساس مديونية عمومية سواء تم التعاقد مع الدولة مباشرة او مع مؤسسات عامة بضمانة الدولة، ومن هنا يكون سداد المديونية من خلال الميزانية العامة وقد سببت المديونية للبلدان المدينة مشاكل اقتصادية واجتماعية كثيرة من بينها :
1- الضغط على سعر صرف العملة الوطنية مما عرضها للتدهور.
2- اضعاف القدرة على استيراد المواد والخدمات الضرورية الاستهلاكية والانتاجية ويمكن ان يسبب هذا الضعف في انفجار التضخم وفي تدهور الناتج المحلى الاجمالى ومعدل النمو الاقتصادى.
3- استنزاف الاحتياطات الدولية من ذهب وعملة صعبة وحقوق سحب.
4- اضعاف الجدارة الائتمانية للبلدان المدينة في اسواق النقد الخارجية مما يضعف من قدرة البلد المدين على الاقتراض الخارجى.
أن اغلب الدول النامية لجأت الى تطبيق برامج التكيف الهيكلى تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية وبمباركة المؤسسات المالية الدولية الامر الذي افرز معدلات بطالة مرتفعة اصبحت تهدد استقرارها الاجتماعى والسياسى، وترجع هذه المعدلات الى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى في هذه الدول نتيجة لتطبيق سياسات انكماشية تتضمنها هذه البرامج خاصة في المراحل الاولى لها مما يؤدى الى خفض الطلب المحلى ويزيد من الركود الاقتصادى الذي يؤدى بدوره الى تراجع الطلب على العمل.
يضاف الى ذلك تأثير عمليات خصخصة المؤسسات العمومية التى قادت بشكل ميكانيكي نحو تقليص اليد العاملة، كما تراجعت الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الاتفاق العام وتقليص عجز الميزانيات العامة الى غير ذلك من الاجراءات المرافقة لبرامج الاصلاح الاقتصادى هذه التى اصبحت

شرطا ضروريا لطلب اعادة جدولة الديون او الحصول على قروض جديدة.
ان خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل تتجاوزها الى درجة اخضاع صانع القرار السياسى الى مزيد من الضغوطات والتدخل الاجنبى، وفي ظل عالم يتميز بهيمنة الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية الخاضعة لها، ومع تنامى ظاهرة العولمة بكافة اوجهها خاصة الوجه المالى، فانه من المتوقع تسارع عملقة رأس المال واحتواء الشركات متعددة الاستيطاب المحركة لهذا المال لمصير الخطط الانمائة وتعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، الا ان خطورة هذا النفوذ لن تقف عند البعدين الاقتصادى والاجتماعى بل يتعدى ذلك الى البعد السياسى، حيث تضعف هذه الاموال والشركات الكبرى سيادة الدول وتلعب دور الشرطى الذي يلزم الدول المضيفة بتوجيهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية وباستقلال القرار السياسى، فرؤوس الاموال الاجنبية والشركات الدافعة لها تعمل على اختراق النظام السياسى والتأثير عليه بما يتلائم مع مصالحها، فقد كشفت التحقيقات الجنائية ان هذه الشركات تمول الاحزاب المتنافسة في الانتخابات في الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا حتى لا تأتى نتائج الانتخابات باي اثر سلبى يمكنه ان يضايق مصالحها، فكيف لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للدول النامية حيث يتم شراء زمم الكثير من أعضاء البرلمان وحتى الحكومات وحيث يتحول السياسيون من رجال دولة الى مرتزقة. وعليه ان ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية هى ازمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة مع خصوصيات هذه البلدان، فالتوجهات الاقتصادية لاي بلد يجب ان تكون نابعة من منهجه الاقتصادى وفلسفته الاقتصادية.
فأزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث تعبر عن واقع التبعية للخارج، فهى نتاج حتمى لوضع الدول المتخلفة في نظام تقسيم العمل الدولى و في العلاقات المالية والتجارية والنقدية غير المتكافئة داخل الاقتصاد الرأسمالى العالمى وهو الوضع الذي يجعل هذه الدول تتعرض للصدمات والازمات الخارجية حينما تحدث الازمة ولذا يجب العمل على كسر علاقات التبعية الخارجية والاتجاه نحو استراتيجية الاعتماد على الذات بابعادها العالمية، والاقليمية والمحلية، فعلى المستوى العالمى يجب الاسراع بتكوين نادى دولى قوى ومتماسك للمدينين لمواجهة بأس وقوة نادى باريس وذلك للدفاع عن مصالحهم وحماية جهودهم التنموية

والتوصل الى حلول مقبولة لازمة الديون الخارجية، وعلى المستوى الاقليمى ينبغى دعم اوجه التعاون بين التكتلات الاقتصادية الاقليمية الموجودة بين مختلف مجموعات دول العالم الثالث الامر الذي سيؤدى الى تحقيق نتائج هامة في حل معضلات الديون والتنمية من خلال ما يسمى بالاعتماد الجماعى على الذات، وعلى المستوى المحلى يجب وقف الخضوع الأعمى لشروط الدائنين وصندوق النقد الدولى ووضع سياسة حكيمة للاقتراض الخارجى، وعلاج مشكلة الطاقات العاطلة وعلى الخصوص ما كان منها منتجا.

اما على المستوى المتوسط والطويل فيجب العمل على التخلص بشكل نهائى من الازمة ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال الاستمرار بالتنمية ودون الحاجة بشكل رئيسى على الموارد الخارجية من خلال :

- *تبعية الفائض الاقتصادى.*
- *تبنى استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية.*
- *تخطيط الموارد واستخدامها.*
- *توفير الحماية للصناعات المحلية.*
- *توسيع السوق الداخلى من خلال عدالة التوزيع.*

ان استراتيجية التنمية المتجهة نحو اشباع الحاجات الأساسية للسكان يجب ان تركز على فكرة الاعتماد على الذات، أي على تعبئة الفائض الاقتصادى الممكن، وعلى صياغة نموذج تنموى يتجه اساسا الى الداخل وليس الى الخارج أي الى اشباع حاجات السكان الاساسية، الغذاء واللباس، والسكن الملائم ومياه الشرب الصحية والمواصلات وخدمات الصحة والتعليم والثقافة وما شابه ذلك، وبما ان الاعتماد المتزايد على الخارج في استيراد المواد الغذائية يعتبر سمة جوهرية في معظم الدول المدينة الامر الذي استغلته الرأسمالية العالمية في اخضاع هذه الدول والضغط عليها ، فلا يمكن التخلص من مصيدة المديونية وعدم الوقوع فيها مستقبلا الا بالتصدى الواعى لقضية الأمن الغذائى مما يتطلب تحقيق الثورة الزراعية ودعم التعاون بين دول العالم الثالث في هذا المجال.

ونستنتج من الدور الذي لعبته المديونية الخارجية للعالم الثالث في التوسع للقوى الرأسمالية في البلدان النامية ان راس المال المالي الأجنبي استطاع اغراق مختلف بلدان العالم النامي بمديونية خارجية لا تطاق وإخضعها لشروط صعبة ومخلة باستقلالها الوطني.

إن أزمة المديونية الخارجية نتاج حتمي لوضع البلدان النامية المتخلفة في نظام تقسيم العمل الدولي وفي العلاقات المالية والتجارية والنقدية غير المتكافئة وهو الوضع الذي يجعل البلدان النامية تتلقى الصدمات والهزات الخارجية أضعافاً مضاعفة حينما تحدث الأزمة في بنية الاقتصاد الرأسمالي في حين تتلقى الرذاذ فقط حينما يكون هذا الاقتصاد في مرحلة ازدهار وانتعاش. وان ذلك يتطلب بالضرورة العمل على كسر علاقات التبعية الخارجية والاتجاه نحو استراتيجية الاعتماد على الذات بأبعاده الدولية والإقليمية والمحلية.

ومن المؤكد في ظل النظام الاقتصادي الدولي الراهن سيزداد غنى الأغنياء ويزداد معه فقر الفقراء. فالنظام الدولي هو المسئول عن حالة الفقر الجماعي وحالة التخلف الاقتصادي والتقني وهو المسئول عن أزمة الديون الخارجية للدول النامية، لذا فإن العالم مطالب اليوم بإحداث تحولات بنيوية جذرية في مجمل أسس وشروط العلاقات الاقتصادية الدولية وإيجاد نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً وأكثر ملائمة للتطورات والمستجدات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها العالم. فالجنوب الذي يتكون من 135 دولة ومساحته الجغرافية 67% من مساحة الكرة الأرضية وسكانه حوالي 76% من سكان العالم يعاني من سكانه أكثر من 65% من محو الأمية ويعيش أكثر من 500 مليون نسمة في أكواخ وافتقار 4/5 السكان إلى الماء النقي الصالح للشرب بل إن 90% من سكان القارة الأفريقية لا يحصلون على الماء النقي ومتوسط دخل الفرد في أغلب الدول لا يتجاوز 400 دولار. أما الدول الدائنة أو ما يسمى بدول الشمال فإنها متفوقة على دول الجنوب في كافة مجالات الحياة تفوقاً مطلقاً. فدول الشمال تحتكر 80% من ثروات الأرض وتتحكم في 90% من إجمالي الناتج الصناعي العالمي وتحتفظ بـ 83% من النشاط التجاري العالمي وتحتكر أكثر من 80% من إجمالي الأرصدة والأوراق النقدية في العالم، أما حصة الجنوب من هذه الأرصدة فلا تتجاوز في أفضل الأحوال 20%[11].

لذا فإن دول الجنوب لها الحق في أن تعلن رفضها سداد الديون وإلغائها نهائياً وفي آن واحد. والولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأولى في التاريخ البشري التي رفضت سداد القروض الخارجية لكل من فرنسا وبريطانيا. وقد وضعت الدول الغربية

---

(1) [1] زهير الكرمي، العلم ومشكلات الإنسان المعاصر، الكويت، 1983، ص [28].

القانون الدولي وفقاً لخدمة مصالحها الاستراتيجية عندما كانت تستعمر العالم بأكمله. إن الدول النامية، التي تشكل ثلاثة أرباع العالم، من حقها أن تشارك في وضع القواعد والأسس للقانون الدولي ومن حقها أن تطالب بتغيير قواعده التي تعزز سيطرة الشركات الغربية الاحتكارية وتكرس الهيمنة الاقتصادية على الدول النامية.

وعليه يجب إلغاء الديون الخارجية واعتبارها مستوفاة منذ زمن بعيد وهي تؤلف جزءاً من الفوائد والأقساط التي تترتب على الديون التي دفعت سابقاً، وهذا سيجعل البلدان المدينة أمام مهمة التكاتف والتحالف واتخاذ مواقف موحدة وحازمة بوجه الجهات الدولية الدائنة وإجبارها على شطب الديون المسجلة عليها ولهذا ننادي بتشكيل ناد للمدينين لمواجهة نادي الدائنين.

بعض الرؤى الدولية لأزمة الديون الخارجية:

ونتيجة لتفاقم أزمة المديونية في البلدان النامية ووصولها إلى وضع حرج ينذر بالكثير من المخاطر ظهرت على الساحة الدولية بعض الرؤى التي تفسر معالم الأزمة، ومنها:

1. *رؤية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي ترى أن الإفراط في الطلب الكلي سبباً رئيسياً وراء نشأة المديونية الخارجية وتفاقمها. وتتحدد رؤية الشقيقين صندوق النقد والبنك الدولي في أن أزمة الديون الخارجية لا تحل بالتمويل الخارجي وحده وإنما بتصحيح الاختلالات واستعادة التوازن، وإن ذلك لم يتحقق إن لم تطبق البلدان المدينة حزمة من الإجراءات التي يحددها الصندوق. لقد أكدت تجارب العالم الثالث بما لا يقبل الشك على عقم السياسات التي رسمها صندوق النقد الدولي، وكل ما يتوخاه الصندوق من إجراءاته في تعامله مع البلدان المدينة هو عصر دماء شعوبها مهما كانت النتائج من أجل توفير القدر اللازم من العملات الصعبة لتسديد الأعباء المترتبة على ديونها.*

2. *الرؤية التي ترى ان مشكلة المديونية سببها أزمة سيولة نقدية، وتنحصر هذه الرؤية في أن العوامل الخارجية ومنها السيولة النقدية قد أدت إلى تفاقم الديون الخارجية للعالم*

الثالث. وتشير الأبحاث الدولية الخاصة بالديون الخارجية إلا أن العوامل الخارجية كارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة على القروض وشروط التبادل المجحفة والكساد التضخمي قد أثرت بشكل ملموس في زيادة المديونية وتفاقم أعبائها. وأثبتت الدراسات التي أجراها كلاين من معهد الاقتصاد الدولي بواشنطن حول أزمة الديون التي انفجرت في صيف عام 1982 أن العوامل الخارجية هي المسئولة بنسبة لا تقل عن 83% للفترة 1974 ـ 1982 في كبريات الدول المدينة في أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين وفنزويلا والمكسيك وتشيلي(11).

3. *الرؤية التي ترى أن أزمة المديونية هي أزمة إفلاس المدينين، وتعني هذه الرؤية أن البلدان المدينة دخلت في أزمة إفلاس حقيقي وأصبحت عاجزة عن سداد ديونها وأعبائها، فحجم الديون القائمة عليها تفوق القدرة الذاتية لها. وبناءً على هذه الرؤية المتشائمة يطلب المؤيدون لها بحجز وبيع الأصول الإنتاجية في البلدان المدينة ويطرحون فكرة مشاركة الدائنين في الأصول الإنتاجية.*

لقد دفعت العوامل الخارجية البلدان المدينة إلى ارتكاب أخطاء خطيرة وتبني سياسات اقتصادية خاطئة، حيث يشارك في هذه العوامل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إلا ان هاتين المؤسستين ترفض الاعتراف بمسئولية العوامل الخارجية وبذلك تنفض مسئوليتها عن تفاقم الأزمة والتخلص من الالتزامات المالية والأخلاقية في حلها.

الموقف الدولي من المديونية الخارجية:

اتخذت البلدان الصناعية والمؤسسات المالية الدولية الدائنة مواقف متشددة من أزمة الديون الخارجية تتعارض مع الرؤى والمواقف التي تطرحها البلدان النامية المدينة، فالبلدان الصناعية الدائنة لم تتخذ خطوات فعلية لحل الأزمة المستعصية. فالموقف الرسمي لمجموعة الدول الغربية الدائنة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية يحمل بعداً خطراً، إذ أنها لا تعترف بخطورة أزمة ديون الدول النامية وتعتبر المديونية الخارجية مجرد أزمة

---

1 **(1)** William R. Cleien, The Issue is liquidity not in covercy in; challenge vol. 27. No. 3 August , 1984, pp.12

سيولة نقدية عابرة ليس لها طابع بنيوي. ويظهر الموقف المتصلب للدول الغربية حيال أزمة المديونية ليس فقط في أنها لم تتخذ الإجراءات بشأن تخفيف أزمة الديون وإنما شكلت نوادي للدائنين مثل نادي باريس ونادي لندن في سبيل مجابهة المدينين بموقف قوي موحد. فالحلول المنفردة في رؤية الدول الصناعية للتخفيف من الأزمة لم تؤد إلا إلى زيادة أعباء المديونية، وأصبحت مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي القنوات الرسمية التي تنسق من خلالها الدول الدائنة مواقفها ورؤاها. ويرى صندوق النقد الدولي أن الشروط التي يفرضها على البلدان المدينة أمر مشروع وضروري، لأنها تمكن الدول المدينة من تحسين وضعها الاقتصادي وهذا يتعارض مع ما تراه البلدان المدينة في أن شروط الصندوق تعني تدخلاً سافراً في شئونها الداخلية.

وبالنسبة إلى نادي باريس فإن الحل النهائي لأزمة الديون الخارجية للبلدان النامية لا يتم إلا بتضافر جهود البلدان الدائنة والمدينة ومطالبة البلدان المدينة بتصحيح الاختلالات في مساراتها الاقتصادية.

وعند عجز البلدان المدينة عن السداد يقدم الصندوق وصفته المعروفة باسم التصحيح، والتصحيح هنا يدعو إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية لدعم موازنة الدولة وزيادة الإيرادات من القطاع الخاص وعامة الشعب لكي تتمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها الخارجية وهذا ما يعرف بتناقص الصندوق فهو يدعو إلى تحرير الاقتصاد من سيطرة القطاع العام، وفي الوقت نفسه يؤدي فيه إلى دعم مصادر القطاع نفسه. والتفسير لهذا التناقض هو كون الصندوق يعمل وكيلاً أو محامياً عن حقوق الدول الدائنة وذلك بفرض سياسات تعزز قدرة البلدان المدينة على سداد ديونها. ومن هنا نستنتج أن الجهات الدولية الدائنة لم تهتم بمشكلة الديون من أساسها بل كان الاهتمام منصباً على كيفية مساعدة الدول النامية على تسديد المستحقات لصالح الجهات الدائنة كحكومات أو مؤسسات مالية.

أما الدول النامية فأعلنت عن موقفها من أزمة المديونية الخارجية في مناسبات عديدة، ففي اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في برلين عام 1988 قدمت الدول النامية قائمة تضمنت 63 مطلباً منها مضاعفة رأسمال الصندوق وتخصيص ما لا يقل عن 30 مليار دولار كحقوق سحب خاصة لصالح البلدان

النامية والاستفادة من العملات المحلية في تسديد بعض أنواع الفوائد المترتبة على القروض. وفي عام 1973 في مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الانحياز طالبت البلدان النامية بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتبنت الفكرة الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974.

ولعل أبرز المحاولات الرامية إلى إيجاد صيغة مشتركة للحصول على إجماع دولي بموجب قرارات الأمم المتحدة هي المحاولة التي تمت من قبل الوفد اليوغسلافي بالنيابة عن مجموعة الـ 77 في 30 نوفمبر عام 1985 والمحاولة التي تمت من قبل ممثل فنزويلا بالتشاور مع عدد من الوفود الأخرى في 26 نوفمبر عام 1986.

وقد تضمن المشروع اليوغسلافي ثلاثة قضايا أساسية هي:

1. *الربط الدائم بين مشكلة الديون والتنمية.*
2. *دعوة كافة الأطراف إلى التعاون لإيجاد الحل المناسب.*
3. *وضع حل خاص للديون الأفريقية.*

أما المشروع الفنزويلي فطالب المشروع المؤسسات الدولية أن تقوم بمسئولياتها تجاه مشكلة المديونية، وبمعالجة متوازنة ومتناظرة على الصعيدين الدولي والمحلي. والدعوة إلى معاملة الديون الأفريقية على نحو يتناسب مع حاجاتها إلى تنمية اقتصادها[1] (11).

إن تزايد الديون الخارجية وأعباؤها في البلدان النامية أصبح أحد العوامل الرئيسية في زيادة معدلات التضخم، فحين يبدأ تسديد أقساط الديون والفوائد فإن ذلك يجبر حكومات تلك البلدان على تقليص استيراداتها، بما فيها الضرورية، وهذا يعني تقليل عرض السلع في الأسواق المحلية ودفع الأسعار نحو الارتفاع. إن التضخم المتفاقم يقصم ظهر الدخول الشحيحة للفقراء، لذا يضحي الفقراء عند تفاقم التضخم بتلك البضائع المحسوبة على الضروريات كالخبز والذرة والأرز والسكر وما شابه ذلك.

إن التخلف المتعدد الجوانب الذي تعيشه البلدان النامية ليس إلا نتيجة للتبعية الاقتصادية والتجارية والمالية للدول

---

[1] **(1)** مشروع القرار في الدورة الأربعين في 30 تشرين ثاني/نوفمبر عام 1985، ومشروع القرار في الدورة الحادية والأربعين في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1986.

الصناعية. وليس من المتوقع حدوث تنمية اقتصادية حقيقية في ظل النظام الاقتصادي الحالي الذي أدى إلى إخضاع الدول النامية اقتصادياً وسياسياً إلى مصالح الدول الصناعية الغربية.

إن تتابع حلقات العبء عبر مراحل تطور المديونية، وانتقالها من حالة صعبة إلى حالة أصعب، منح الدين الخارجي قدرات الديمومة الذاتية (Self generating)، كما أن امتناع الدول الصناعية المتقدمة عن تزويد البلدان النامية بمنجزات الثورة العلمية التكنولوجية المناسبة وفرض اتجاهات معينة عليها في التصنيع بما يحقق مزيداً من التبعية التكنولوجية والمالية لاقتصاديات العالم الرأسمالي قد زاد من مراكمة ديون البلدان النامية. فاحتكار البلدان الرأسمالية السيطرة على نظام النقد الدولي والترتيبات المالية هي صورة أخرى لاستمرار السيطرة الخارجية على البلدان النامية. فالولايات المتحدة الأمريكية تملك 22% من حق التصويت في صندوق النقد الدولي و 15% في البنك الدولي، ولهذا فإن صندوق النقد الدولي لم يتمكن طوال حياته أن يتخذ قراراً يتعارض مع رغبات الولايات المتحدة الأمريكية. إن المديونية الخارجية أحد إفرازات النظام الاقتصادي الدولي التي ظلت عائقاً أمام نجاح التنمية الاقتصادية وأخذت تتصاعد بشكل جنوني وتسحق اقتصاديات البلدان النامية بلا رحمة ولهذا فهذه الديون يجب أن تلغى.

إن مواجهة مشكلة الديون الخارجية تتطلب الاعتماد على النفس بشكل أكبر وبصورة متزايدة في ضوء معطيات الاقتصاد الوطني وتطورات النمو الذي يتعرض لها. ولعل تجارب اليابان والصين قد أثبتت أن مرحلة الانطلاق الاقتصادي قد تحققت بالعمل الجاد وخلال فترات إنتقالية متلاحقة أدت إلى تحسن مستوى المعيشة وحققت تقدماً أكثر فعالية وقدرة على الثبات. إن الاعتماد على الذات يعني زيادة الموارد المحلية أو توجيه جهود التنمية لتوسيع السوق المحلية وتوجيه الموارد نحو زيادة الإنتاج وخاصة التصديري منه، وتأمين الاحتياطات الأساسية بحيث تزيد من إيرادات النقد الأجنبي وتقلل من الاستيرادات، وبالتالي خلق إمكانية متزايدة لتسديد الديون وهذا يتطلب خطة طويلة الأجل جديدة في معطياتها ومفاهيمها وسياساتها وأهدافها وأدواتها ولا بد أن يتوطد تعاون حقيقي بين البلدان النامية مع بعضها لأن مشاكلها تحمل نفس السمات.

مشكلة البحث:

تمثل الديون الخارجية في الوقت الحاضر أكبر تحدي لنمو وتطور اقتصاد البلدان النامية. فتراكم المديونية الخارجية للعالم الثالث بسبب تفاقم خدمات الدين الخارجي، المتمثلة في المدفوعات المتزايدة للفوائد والأقساط، قد أدى إلى انزلاق البلدان النامية المدينة في حلقة مفرغة وأصبحت الغالبية المطلقة من البلدان المدينة في وضع العاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية.

وأصبحت المديونية الخارجية وسيلة لتدخل الجهات الدولية الدائنة في الشئون الداخلية للبلدان النامية وسلب إرادتها السياسية وقرارها الوطني وذلك بإجبارها على تنفيذ شروط وقرارات صندوق النقد الدولي بذريعة التكيف والإصلاح الهيكلي. فالعواقب المختلفة التي خلفتها المديونية الخارجية قد وطدت مواقع الرأسمال الأجنبي في اقتصاديات البلدان المدينة وعززت تبعيتها للدول الصناعية الدائنة.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى تسليط الأضواء على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمديونية الخارجية للدول النامية، والأسباب الكامنة وراء تفاقم حجم الديون الخارجية وأعباؤها، بالتركيز على السودان كحالة من حالات المديونية الخارجية في البلدان النامية الأكثر فقراً والأقل نمواً. وإثارة الانتباه إلى العواقب المدمرة التي خلفتها المديونية الخارجية في العالم الثالث وأثرها السلبي على التنمية الاقتصادية.

كما يهدف البحث إلى محاولة التوصل إلى حلول ناجعة لأزمة المديونية الخارجية للسودان والخروج من الأزمة المستعرة باستخدام الوسائل المتاحة على الصعيدين الدولي والمحلي.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في استعراض المديونية الخارجية للعالم النامي والكشف عن الأسباب التي أدت إلى تراكم الديون الخارجية وأعباؤها، وأثرها السلبي على الاقتصاديات المقترضة، بالتركيز على السودان كأحد البلدان الدائرة في فلك الديون

الخارجية. فالديون الخارجية أدت إلى تعطيل التنمية وفشلها في البلدان النامية المدينة وأصبحت عقبة كأداء في طريق تطور البلدان المدينة ومستقبلها.

كما تتلخص أهمية البحث في إثارة الانتباه إلى المكائد التي تضمرها سياسة الإقراض الدولية بما تفرضه من شروط صعبة تحقق للدول الصناعية الدائنة المزيد من الأرباح الخيالية، وتساهم في تعميق الأزمة المالية والاقتصادية للبلدان النامية المدينة.

كما إن سياسة التبادل التجاري غير المتكافئة بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان المتخلفة والإجراءات الحمائية التي أعلنتها البلدان الصناعية قد أدت إلى إغراق البلدان النامية المقترضة في بحر الديون الخارجية ووثقت تبعيتها المالية والاقتصادية والتكنولوجية بالدول الصناعية الغربية.

إن البحث يحاول التوصل إلى حلول واقعية للخروج من نفق الأزمة ومجابهتها.

فرضيات البحث:

يمكن صياغة فرضيات البحث كالآتي:

الفرضية الأولى:

إن سياسة الإقراض التي اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة قد أدت إلى توريط البلدان النامية بديون كبيرة لا تستطيع الوفاء بها.

الفرضية الثانية:

الديون الخارجية أداة سهلة بيد البلدان الصناعية الدائنة لاستنزاف ثروات البلدان النامية والسيطرة على اقتصادياتها إلى أبعد حد ممكن.

الفرضية الثالثة:

إن البلدان النامية ستكون في وضع أفضل لو لم تلجأ إلى الاستدانة الخارجية.

الفرضية الرابعة:

إن أعباء الديون الخارجية كان أخف لو أن البلدان المدينة اتبعت سياسة حكيمة في التمويل الاستثماري وفي الاستدانة الخارجية.

الفرضية الخامسة:

الديون الخارجية أدت إلى إعاقة عملية التنمية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية المدينة.

الفرضية السادسة:

عملية الاستثمار الأجنبي ما هي إلا طريقة لتحويل الفائض الاقتصادي من الدول النامية إلى الدول الصناعية.

نطاق البحث :

يركز البحث في الحدود الزمنية على فترة الثمانينات، وهى الفترة التى شهدت انفجار ازمة الديون الخارجية للبلدان النامية وتطورها الى ازمة مستعصية تلقى بظلالها على بلدان العالم الثالث المدينة. اما النطاق المكانى فيتناول البحث المديونية الخارجية للسودان من حيث نشأتها وتراكمها وتفاقم أعبائها وانعكاساتها الوبالية على الاقتصاد السودانى.

منهجية البحث:

تقوم الدراسة على عرض وتحليل أزمة الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث وتحليل هيكلية المديونية الخارجية باستخدام البيانات الإحصائية عند التحليل الاقتصادي بغرض توضيح الآثار المدمرة التي خلفتها المديونية الخارجية على الاقتصاديات المتخلفة. وقد استعنا بالمنهج التحليلي في استخدام الطرق الإحصائية لتحليل البيانات الرقمية والجداول المختارة المقارنة للتوضيح. كما اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الذي يقوم على عدد من المراجع والمؤلفات الاقتصادية العربية والأجنبية المعروفة وعلى التقارير والنشرات الاقتصادية الدولية خصوصاً تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعلى الدراسات السابقة حول ديون العالم الثالث بالإضافة إلى بعض الدوريات ووثائق بعض المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية الخاصة بالمديونية الخارجية لإغناء البحث من جوانبه المهمة.

الهيكل التنظيمي للبحث:

يتكون البحث من فصل تمهيدى و أربعة فصول:

الفصل التمهيدى:

تضمن مقدمة عن الديون الخارجية للبلدان النامية وآثارها السلبية على اقتصاديات البلدان المقترضة. والإشارة إلى المواقف والمبادرات الدولية للتخفيف من أزمة المديونية الخارجية وإبداء بعض المقترحات الرامية للخروج من نفق الأزمة. وتضمن الفصل تحديد مشكلة البحث وهدف البحث ونطاق البحث وأهمية البحث وفرضيات البحث ومنهجية البحث ودراسات سابقة حول مديونية السودان الخارجية

الفصل الأول:

تناول الإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وكيفية نشوء الديون الخارجية وتحولها إلى أزمة مستعصية، ولتوضيح ذلك بجلاء قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث. المبحث الأول: ركز على التحليل الكلاسيكي للدين الخارجي وعلى الأفكار والمواقف الرئيسية لأبرز ممثلي الاقتصاد السياسي الرأسمالي والماركسي من مشكلة الدين الخارجي. بينما أعطى المبحث الثاني عرضاً عاماً لأزمة الديون الخارجية للبلدان النامية، وأشار إلى سياسة الإقراض الخارجي الذي مارسته البلدان الصناعية المتقدمة تجاه العالم الثالث والتي أدت إلى وقوعه في فخ المديونية وحلل تراكم حجم مديونيات البلدان المقترضة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلدان العربية وأعباء المديونية على اقتصاديات البلدان النامية المدينة. أما المبحث الثالث فركز الاهتمام حول الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية لتفاقم الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث واستفحالها.

الفصل الثاني:

تناول خلفية الاقتصاد السوداني في عهد السيطرة الاستعمارية للحكم البريطاني في السودان خلال الفترة 1900 - 1956. وجرى التطرق الى السياسة البريطانية في حكم السودان والى السمات العامة للاقتصاد السوداني وبنيته الاقتصادية والاجتماعية وكيفية التمويل والأعمار الاقتصادي في الفترة الاستعمارية.

الفصل الثالث:

ركز الاهتمام حول نشأة الديون الخارجية للسودان في الفترة 1956- 2000 وعلى الأسباب التي أدت إلى تفاقم حجم المديونية الخارجية للسودان والتزامات السودان الخارجية وما خلفته المديونية الخارجية للسودان من آثار مدمرة على التنمية والاقتصاد السوداني كما ركز على المبادارات الدولية للتخفيف من ازمة المديونية والى الحلول المقترحة لعلاج أزمة المديونية الخارجية للسودان.

اما الفصل الرابع فتضمن النتائج والتوصيات.

بحوث سابقة

1- رأي حول ديون السودان الخارجية الخارجية :

د. عبد المحسن مصطفى، مركز الدراسات والبحوث الانمائية، الخرطوم ، اغسطس 1987م.

تتضمن الدراسة مقدمة يشير فيها الباحث الى تعدد الآراء في التعامل مع مشكلة ديون السودان الخارجية، رأي يدعو الى انكار الديون وحجته في ذلك ان السودان قد دفع لدائنيه اضعاف قيمة الديون القائمة عليه، ورأي آخر يدعو الى اعتراف السودان بديونه الخارجية وفي الوقت نفسه يطالب بتجميد خدمة الديون حتي يتحسن الاقتصاد السوداني. وبين هذين الرأيين يرجح الباحث الرأي الرسمي الذي يقر مبدأ التفاوض مع الجهات الدولية والاقليمية الدائنة بشأن الكيفية التى يمكن بها ان يفى السودان بديونه الخارجية. ويشير الباحث الى خاصيتين في معرض اقتراحاته لحل مديونية السودان، الاولى ان الاقتصاد السوداني مرتبط بالاقتصاد الرأسمالى بصورة خطيرة، والثانية ان الصادرات السودانية وسيلة السودان الوحيدة للوفاء بمستحقات دائنيه، وتقترح الدراسة القيام بعمل دعائى مكثف للصادرات السودانية في الاسواق الدولية وان الحكومات والبنوك الدائنة يمكن ان تكون جزء من حلقات الاتصال بين السودان والمستوردين. وتنتقد الدراسة موقف صندوق النقد الدولى لان حجم ونوعية القروض التى حصل عليها السودان في عام 1978-1984 كان اقل بكثير من القدر الذي تسمح به قوانين الصندوق، وبينت الدراسة بالارقام المجدولة حجم قروض السودان ومجموع مسحوبات السودان من هذه القروض في الفترة 1978-1984 وبخصوص حل اشكالية

المديونية الخارجية تقترح الدراسة تشجيع انتاج سلع الصادرات والعمل على تحسينها لأنها مصدر النقد الأجنبى لمقابلة الالتزامات الخارجية.

2- مديونية السودان الخارجية: الطبيعة والحلول :

د. محمد الامين عباس، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازى، ليبيا، 1989

تضمنت الدراسة مقدمة صنف فيها الباحث البلدان العربية الى ثلاث مجموعات، تضم المجموعة الاولى البلدان الغنية والقادرة على النمو، وتضم المجموعة الثانية البلدان التى تنوء بحمل الديون الخارجية وتستطيع التخلص من الأزمة، اما المجموعة الثالثة فتضم البلدان الاكثر فقرا والتى يحتل السودان رأس قائمة هذه المجموعة، وفي حالة السودان تؤكد الدراسة ان مؤشرات عدم التوازن الخارجى بدأت منذ نهاية الخمسينات ولم تحل بمجرد تصحيح السياسات النقدية والمالية، لأن مشكلة الاقتصاد السودانى وازمته جزء من مشكلة تواجه اقتصاديات البلدان الاكثر فقرا والاقل نموا، فالعجز الدائم في ميزان المدفوعات كانت الحكومة تموله بالقروض الخارجية حتى تخطت مديونية السودان الخارجية في عام 1984 تسعة ملايين دولار، وتنتقد الدراسة الخطة العشرية لسنة 1961/1962-1970/1971 والخطة الستية للعام 1977/1978-1982/1983 ويعتقد الباحث في هذه الدراسة نتيجة لهذا الفشل تطلبت الحالة الاقتصادية بالبلاد وضع برنامج للاصلاح المالى والتركيز الاقتصادى بمساعدة البنك الدولى في اكتوبر عام 1978.

وبينت الاحصائيات التى اوردها الباحث بان مجمل المديونية الخارجية للسودان قد تجاوزت 10 بلايين دولار بنهاية عام 1987 وتؤكد الدراسة في النهاية ان حل ازمة ديون السودان الخارجية يقرره نجاح التنمية الاقتصادية.

تُحمل هذه الدراسة التفاقم في حجم المديونية الخارجية والازمة الاقتصادية السياسات التى مارسها النظام السياسى في الفترة 1969-1986.

3- استرايجيات مقترحة للدين الخارجى (دراسة خاصة بحالة السودان)

د. بدور ابوعفان، مركز بحوث العلـوم الاقتصـادية ، بنغازى ،ليبيا ، 1989

يشــمل البحــث علــى مقدمــة تتنــاول خصــائص الاقتصــاد السودانى التى تشبه غالبية الاقطار الافريقية الواقعـة فـي جنـوب الصحراء والتى تشبه كذلك ما ينطبق على الاقطار الاقل تطور.

وبعـد المقدمـة يسـتعرض البـاحث صـورة عامـة عـن ديـون السودان التى تبلغ قرابـة 12 بليـون دولار فـي نهايـة عـام 1987، واورد الباحث بعض الأرقام التى تبين تطور اعباء الديون الخارجيـة للسودان، حيث انخفضت الاحتياطات الدولية بالقيـاس الـى الـدين القائم الى مستوى 0.3% عند نهايـة عـام 1987. ويؤكـد البـاحث ان السودان ظل عاجزا عن تسديد ديونه بالرغم من اعادة جدولتها عدة مرات بسبب اوضاعه الاقتصادية البالغة السوء.

وتقترح الدراسة خطة مستقلة لمعالجة كل صنف مـن ديـون السـودان الخمسـة، ويعتقـد البـاحث ان البلـدان العربيـة الدائنـة بامكانها اعفاء السودان من ديونه امـا اعفـاء كـاملا أو اعفـائه مـن الفوائد المستحقة أو بتوحيد جميع الديون واعادة جدولتها بشــروط ميسرة وبخصوص ديون السـودان الثنائيـة فيقـترح البـاحث دعـوة البنوك التجارية الدائنة للموافقة على بيع دينهـا نقـدا بسـعر خصـم عالى لا يقل عـن 95% فتلـك المقترحـات لا تـدخل فـي الاقتصـاد والخطط التنموية وانما تحـدد وجهـة المفـاوض السـودانى لاطفـاء مديونية السودان الخارجية.

4- الاقتصاد السياسي لأزمة الديون في السودان :

أ- حسن على جاد كريم ، ندوة المديونية في الوطن العربى، القاهرة، فبراير 1992

يقدم البحث خلفيـة عـن الاسـباب الخارجيـة لنشـوء وتطـور الديون الخارجية والدوافع الدولية الـتى تقـف وراء تقـديم الـديون، وتعتبر الدراسـة ديـون السـودان جـزء مـؤثر فـي أزمـة السـودان الاقتصادية، فالنمو البطـئ للناتـج المحلـى الاجمـالى خلال الفـترة 1970 -1979 و 1983 -1989 اول مظـاهر الأزمـة، وتتنـاول الدراسة التطور التاريخى لـديون السـودان منـذ فـترة الاسـتقلال، عام 1956 حتى عام 1986م فعند الاستقلال كان السودان يتمتـع برصيد من النقد الاجنبى ولذلك لـم تلجـأ الحكومـة الـى الاقـتراض الخارجى الا بنطاق ضيق، وترجع الدراسة سبب الأزمة الاقتصـادية

الحادة في السودان الى البنية الاقتصادية الهشة التى خلفها الاستعمار ولم تحاول الأنظمة الوطنية القيام بالاصلاحات المطلوبة. ويصف الباحث في هذه الدراسة الاقتصاد السودانى بانه نتاج للسياسات الاستعمارية في فترة الحكم الاستعمارى ويعود استمرار هذا الاختلال الى السياسات الحكومية التى لم تشهد تغيرات نوعية بعد استقلال البلاد.

وتركز الدراسة على مديونية السودان الخارجية في عام 1968 والفترة 1983-1986 التى وصلت الى 9.868 بليون دولار بنهاية عام 1986، وتطرح الدراسة بعض المقترحات لتجاوز مشكلة المديونية وتؤكد هذه الدراسة على ضرورة تبنى برنامج واضح المعالم لتنمية السودان من اوجهه المختلفة.

5- ديون السودان الخارجية: الازمة والحلول

مدنى محمد مدنى ، مجلة الدراسات السودانية، العدد 1، الخرطوم ، ابريل 1989

تؤكد هذه الدراسة ان مشكلة الدين الخارجى اصبحت ظاهرة دولية، ترجع جذورها الى القرن التاسع عشر، وقد نتجت عن اسباب داخلية وخارجية، ويعزى الاسباب الداخلية الى فشل الاستراتيجيات الاقتصادية المختلفة في احداث التنمية الاقتصادية، وتحاول الدراسة ان توضح مفاقمة مديونية السودان الخارجية واعبائها لا تنفصل عن التدهور الذي اصاب الاقتصاد السودانى، ويلخص الباحث مظاهر الازمة الاقتصادية في السودان بالنمو البطئ للناتج المحلى الاجمالى والتوسع الكبير في عجز الميزانية الحكومية وزيادة المعدلات السنوية للتضخم، وتشير الدراسة الى فشل المفاوضات المتكررة بين السودان وصندوق النقد الدولى جعلت الصندوق اقل حماسا للتعاطى مع السودان وقد اثر ذلك سلبا على تدفق العون والمنح الخارجية، ويقترح الباحث عددا من الاستراتيجيات لحل ازمة ديون السودان ويؤكد في هذه الدراسة ان البرامج التنموية هى الحل الذي يبدأ من الداخل ويتكامل مع الجهود الخارجية وفي هذا المجال تشير الدراسة الى ان المخرج الأمثل لازمة المديونية يتمثل في العثور على حل يوفق بين كافة الجهود على الساحة الدولية.